KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

إشكالية العلاقة والصلاحيات السياسية بين المركز وإقليم كردستان

أ.د. إياد خلف العنبر
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد
الباحثة حنين باسم خزعل
كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.v1i71.14718

الملخص:

تعد الغاية والهدف من الأخذ بالنظام الفدرالي كمحاولة لمنع تركيز السلطة بيد واحدة وتعزيز الحكم المحلي, لكن غموض النصوص الدستورية في النموذج العراقي ادى إلى تداخل في الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم وتنظيم شكل العلاقة بينهم, فضلاً عن غموض النصوص الدستورية فإن عدم تطبيق نهج فلسفة النظام الفدرالي وعدم مراعاتها للخصوصية المجتمعية التي يتمتع بها المجتمع العراقي مما اثر على إدارة الدولة وخلق الكثير من المشاكل التي لا حصر لها ما بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان.

وباتت العلاقة بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان يسودها التوتر الدائم بسبب نقاط خلاف عديدة نتيجة الصلاحيات الكثيرة التي يتمتع بها اقليم كردستان, مما اثر على اداء النظام السياسي بأكمله وبالتالي انعكاسه على المجتمع وكافة مؤسسات الدولة وعدم قدرة الدولة على فرض سلطة القانون نتيجة عوامل عديدة، وسيتم التطرق في البحث الى عدد من هذه الاشكاليات.

الكلمات المفتاحية: العراق , كردستان ,النظام الفدرالي, كركوك , استفتاء .

Abstract:

The problem of the relationship and political powers between the center and the Kurdistan region

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

The purpose and goal of introducing the federal system is an attempt to prevent the concentration of power in one hand and strengthen local governance. However, the ambiguity of the constitutional texts in the Iraqi model led to an overlap in the competencies between the federal government and the regions and governorates that are not organized in a region and the organization of the relationship between them, in addition to the ambiguity of the constitutional texts. Applying the approach of the philosophy of the federal system and not taking into account the societal privacy enjoyed by the Iraqi society, which affected the state administration and created many countless problems between the federal government and the Kurdistan Region.

And the relationship between the federal government and the Kurdistan region has become permanently tense due to many points of disagreement as a result of the many powers enjoyed by the Kurdistan region, which affected the performance of the entire political system and thus its reflection on society and all state institutions and the inability of the state to impose the rule of law as a result of many factors, and it will be addressed In the search to a number of these problems.

Keyword: Iraq, Kurdistan, the federal system, Kirkuk, a referendum.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المقدمة:

لقد شكلت العلاقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد، وحكومة اقليم كردستان العراق واحدا من الملفات المعقدة في عراق ما بعد عام (٢٠٠٣)، و قد يكون من اكثر الملفات تعقيدا وتهديدا لوحدة العراق وسيادته الدولية . وحين النظر للموضوع من الناحية السياسية نجد بأن القوى السياسية في الإقليم كانت ولا زالت تعتبر شريكا اساسيا, في كل ما يتعرض لهُ النظام السياسي في العراق بعد (٢٠٠٣) خصوصا في القضايا التي تتعلق بسيادة الدولة وإدارة الموارد النفطية والسيطرة على المنافذ الحدودية وتعميق الفجوة بين الهويات الفرعية بسبب تزايد الأزمات السياسية التي يتم تسويقها باعتبارها تستهدف المكون الكردي فضلا عن تبادل الاتهامات بالتآمر والتدخلات الخارجية.

إشكالية البحث: ترتكز الإشكالية الرئيسية بالبحث حول اهم القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان وتمثل بما يأتي: ماهي أبرز المشكلات والصلاحيات السياسية بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان؟ وهل تخضع العلاقة بين الحكومة الاتحادية والاقليم للأطر الدستورية والقانونية ام لا؟

فرضية البحث: ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها ان النظام الفدرالي المطبق في العراق يختلف عن النماذج الفدرالية العالمية, مما جعله نظاما غير مستقر, وولد الكثير من الخلافات والمشاكل بين المركز والاقليم.

منهجية البحث: تم الاعتماد على منهج التحليل المقارن لتحليل اهم القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان ومقارنتها ببعض النماذج الفدرالية العالمية.

هيكلية البحث: لغرض الاحاطة بجميع جوانب البحث تم تقسيم البحث الى خمسة محاور تضمنت: المحور الاول قضية كركوك والمناطق المتنازع عليها, المحور الثاني تناول اهمية الجيش كعامل وحدة وطنية, اما المحور الثالث فقد ذكر قضية التمثيل الدبلوماسي, والمحور الرابع تطرق الى اولوية قوانين الاقاليم على القوانين الاتحادية, والمحور الخامس تناول رغبة كردستان بالانفصال وإجراء الاستفتاء.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المحور الاول: قضية كركوك والمناطق المتنازع عليها:

ان مصطلح "المناطق المتنازع عليها" لم يضع الدستور له وصفاً دقيقا, الا في نطاق وصفه لشكل الحل في كركوك ضمن المادة (١٤٠) إذ اشتملت على تطبيع الاوضاع في هذه المدينة بثلاث اجراءات اساسية هي التطبيع والاحصاء والاستفتاء, وكان نص الاتفاق الذي اضطلعت به حكومة الوحدة الوطنية في ايار (٢٠٠٦) بضرورة إتمام عملية التطبيع في (٣١ اذار ٢٠٠٧) بعد ذلك اجراء الاحصاء بمدة غايتها (٣١ تموز ٢٠٠٧) ومن ثم عمل الاستفتاء بحلول (٣٠ تشرين الثاني) من نفس السنة فيسعى هذا الاستفتاء إلى تبيان وضع مدينة كركوك وباقي المناطق المتنازع عليها[١].

إذ تعتبر كركوك مدينة فيها تنوع اثني مختلف(كرد وتركمان وعرب)والطائفة المسيحية بشكل اصغر, وكل جهة لديها رؤية مختلفة عن الجهة الاخرى لما يجب ان يكون عليه مستقبل كركوك[٢], فمنذ الغزو الامريكي اصبحت كركوك محل نزاع و خلاف, فشجع الحزبان الكرديان الرئيسيان الاكراد الذين طردوا نظرا لسياسية التعريب التي قام بها نظام صدام حسين بالعودة إلى كركوك, وقد فسر هذا الاجراء سكان كركوك من العرب والتركمان هو قضم لأجزاء من اراضي كركوك على حسابهما, و طالب الاكراد ايضا بالتطبيع (وهو إعادة رسم الحدود وتوطين السكان السابقين) في مدينة كركوك وفقا لما نصت عليه المادة (١٤٠) من الدستور وعمل احصاء للسكان واجراء استفتاء حول مستقبل المدينة[٣].

فالسيطرة على مدينة كركوك هو جوهر نزاع الاكراد لتحقيق فدراليتهم المرتقبة, إذ سيبقى مشروعهم السياسي غير كامل في الجانب الاقتصادي, لأن مدينة كركوك من المدن التي تضم اغنى ابار النفط في العالم, إذ يعتبرها الاكراد مخزون استراتيجي لتدعيم تجربتهم الفدرالية باتجاه اكثر استقلالاً[٤] ,فيرفض الاكراد اي اتفاقية لا تتضمن نص بأن تكن كركوك من ضمن اقليمهم, فعارضوا اتفاق الحكم الذاتي في عام ١٩٧٠ الذي قدمته الحكومة العراقية لأنه لم ينص على انضمام كركوك لإقليمهم[٥].

ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وتشكل قضية كركوك واصرار الكرد باعتبارها (قدس الاكراد) بوصفها مسألة حياة او موت ووجوب اتباعها لاقليم كردستان, عقبة امام حل المسألة الكردية وبدأ التفكير ينصب في اثبات كردية كركوك[٦].

واعترف قانون ادارة الدولة العراقية لعام (٢٠٠٤) بحكومة كردستان بأنها الحكومة الرسمية بالنسبة للأراضي التي كانت تدارمن قبل الحكومة المذكورة في (١٩ اذار ٢٠٠٣) في محافظات دهوك واربيل والسليمانية وكركوك وديالى ونينوى في الفقرة(أ) المادة (٥٣), كذلك تضمنت المادة (٥٨) من القانون كل تلك المناطق وحسم عائديتها , ووردت المادة (١٤٠) من دستور (٢٠٠٥) مكملة للمادة (٥٨) وتضم هذه المناطق بالاضافة إلى كركوك وسنجار ومخمور والحمدانية في نينوى وخانقين وبلدوزر في ديالى[٧].

واتت المادة (١٤٠) للبت في مسألة كركوك ولتؤكد ما جاء في مضمون المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية واستكمال تطبيق اجراءاتها التي اسندت إلى السلطة التنفيذية العراقية, فأكدت على الاتي اولاً: السلطة التنفيذية تتولى اتخاذ الاجراءات الضرورية لتنفيذ المادة(٥٨) بكافة بنودها من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية, ثانيا :وهذه المسؤولية التي اوكلت الى السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية تستمر إلى السلطة التنفيذية المنتخبة بحسب الدستور على أن تنجز كاملة التطبيع والاحصاء وتنتهي بالاستفتاء في كركوك وباقي المناطق المتنازع عليها في موعد اقصاهُ (٢٠٠٧\١٢\٣١) وواضح على هذا المادة انها اتت بنفس اللغة التي انصاغت بها المادة(٥٨)من قانون ادارة الدولة الانتقالي واضافة ثلاث ايضاحات هي تعيين موعد لحسم الوضع النهائي, واستبدال عبارة "ارادة الشعب" بعبارة "الاستفتاء" واعطاء المسؤولية للسلطة التنفيذية المنتخبة تطبيق هذه الاجراءات خلال الوقت المحدد[٨].

وتشكل حدود الاراضي الكردية واحدة من اكثر المسائل اثارة للجدل وكركوك هل ستكون جزءا من اراضي اقليم كردستان ام لا ومن خلال تصريحات مسعود بارزاني ولقاءاته التلفزيونية كان يبدو ان الاكراد غير مستعدين لقبول اي تسوية ففي لقاء لمسعود بارزاني مع قناة الحرة في (١٣ تموز ٢٠٠٧) قال نلاحظ وجود تسويف وتأجيل من الحكومة الاتحادية وهذه مسألة خطرة وتنذر بعواقب وخيمة[٩].

وكان ادراج المادة (١٤٠) في الدستور العراقي احد اساليب الضغط التي فرضتها الحكومة الكردية على الاحزاب العراقية الاخرى كشرط مسبق للقبول بهذا الدستور, ومن النتائج التي حصلت عليها لاحقا هي تشكيل لجنة تطبيع الأوضاع في كركوك وباقي المناطق المتنازع عليها بتاريخ (٢٠٠٦\٨\١٩) لكن هذه اللجنة لاقت مصاعب عديدة تتصدر هذه المصاعب هي زيادة وتيرة الخلافات بين الكتل والاحزاب المشاركة في العملية السياسية, إذ بدأت الاحزاب العربية تنادي بعدم تنفيذ المادة(١٤٠) رغم موافقتها عليها في البداية, فترى إن المدة القانونية لتطبيق هذه المادة قد انتهت وفقا للدستور في (٢٠٠٧\١٢\٣١) من دون تحقيق اي تقدم في مسألة تطبيع الاوضاع في كركوك, بالإضافة إلى إن هذه المادة قد كُتبت في ظروف سياسية صعبة فالحكومة كانت في تلك الفترة ضعيفة والعملية السياسية برمتها متعثرة[١٠].

وبعد تصويت البرلمان العراقي على قانون انتخابات مجالس المحافظات رقم (٢١) لعام (٢٠٠٨) في (٢٠٠٨\٣\١٩)[١١], والذي كان يتضمن المادة الخاصة بتأجيل انتخاب مدينة كركوك الى وقت غير معلوم بموافقة (١٢٧) نائبا من اصل (١٤٠) نائبا حضروا الجلسة فشكل تصعيدا جديدا في قضية كركوك وانسحبت كتلة التحالف الكردستاني من جلسة البرلمان هذه إذ اعترضوا على قرار رئيس مجلس النواب محمود المشهداني بأن يكون التصويت سريا على المادة (٢٤) من القانون التي تخص وضع كركوك بيد أن كان التصويت على جميع بنود القانون علنا[١٢].

من خلال ما تقدم , بدلا من ان تكون الفدرالية حلاً لإشكاليات الوحدة الوطنية في مناطق التنوع العرقي والديني والاثني, تحولت هذه المناطق مثل كركوك إلى مصدر لمشاكل تؤثر على الوحدة الوطنية. فبعض السياسيين الكرد وصفوها بأنها (قدس كردستان) هي إشارة للخل في الخطاب الوطني, مما يشير إلى الابتعاد عن فلسفة النظام الفدرالي في تحقيق الوحدة الوطنية , وإن الحكومات المتعاقبة وميولها الحزبية و القومية تتمحور حول معسكرات مصالحهم وجعلها الأعلى كعبا من مصلحة الوطن.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المحور الثاني: أهمية الجيش كعامل وحدة وطنية:

يكون الدفاع من اختصاص الحكومة الاتحادية وتسمح الظروف احيانا بتشكيل قوات محلية في بعض الدول الاتحادية, وان طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية لا تتخذ اسلوب او نمط معين إذ اعترف الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بقوات حرس الاقليم (البيشمركة) فنصت المادة (١١٧\اولا) (يقر هذا الدستور عند نفاذه اقليم كردستان وسلطاته القائمة اقليما اتحاديا) واوردت المادة (١١٢١\ خامسا) من الدستور على (تختص حكومة الاقليم بكل ما تتطلبه ادارة الاقليم وبوجه خاص انشاء وتنظيم قوى الامن الداخلي للإقليم كالشرطة والأمن وحرس الاقليم) وبهذا تصبح قوات البيشمركة قوة نظامية وشرعية وقوات امن وشرطة وهذا الاتجاه قد شكل وضع جديد في العراق فقط[١٣].

إذ رفض القادة الاكراد من البداية تبديد قوات البيشمركة ومعارضتهم بوصفها ميليشيا مسلحة, فيرى مسعود بارزاني انها جيش وطني نظامي يحتاج الى دعم قدراته لحماية اقليم كردستان والدفاع عنه من التهديدات الخارجية ,فبرر برهم صالح اصرار الاكراد بالاحتفاظ بقوات البيشمركة بأنه امر ضروري لحماية المنطقة الكردية[١٤].

ولا يمنح الدستور العراقي للدولة الاتحادية الحق في ان تحرك جندي واحد في الاقليم الا بموافقة السلطات الاقليمية واذا لم توافق سلطات الاقليم لا يحق للدولة الاتحادية ان تفعل ذلك, ويتحتم عليها اخضاع قرارها لمصالح الاقاليم وليس العكس[١٥]. كما لا يتيح دستور الاقليم للقوات المسلحة الاتحادية بدخول الاراضي الا بموافقة المجلس الوطني للاقليم , وفي ذات الوقت تتواجد قوات البيشمركة في بعض المناطق العراقية كالقوات المتواجدة في جنوب العاصمة بغداد وكركوك والموصل ,في حين إن دستور الاقليم لا يتناول مسألة وجود القوات الاجنبية في الاقليم[١٦].

اذ ان الانظمة الفدرالية الوطيدة لا تتبنى مثل هكذا اتجاه فهي تعترف بوحدة القوات المسلحة في الدولة الفدرالية وتكون من اختصاصات الحكومة الاتحادية حصرا مما يؤشر إلى ابتعاد النموذج العراقي عن بنية النظام الفدرالي وفلسفتهُ.

المحور الثالث: قضية التمثيل الدبلوماسي:

إن المتعارف عليه في الفقه السياسي والقانوني للدول الفدرالية أن يكون التمثيل الدبلوماسي بيد السلطة الاتحادية حصرا, وتتعامل هي مع الدول الاخرى والمنظمات الدولية بأبرام المعاهدات الدولية في وقت السلم او في وقت الحرب هجومية او دفاعية, إذ إن المركز القانوني الجديد للدولة الفدرالية اهم خصائصها باعتبارها من اشخاص القانون الدولي, وبالرغم من ان الوحدات المكونة للدولة الفدرالية قد احتفظت لنفسها بقدر من السيادة على المستوى الداخلي لكنها لا تتمكن من المشاركة في إدارة الشؤون الخارجية فهذا الاختصاص للحكومة الاتحادية حصرا[١٧]. وهذا المبدأ مخالف للدستور العراقي إذ سمحت الفقرة الرابعة من المادة (١٢١) بأنشاء مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية, مما يعطي الاقليم الحق في التمثيل الدبلوماسي الى جانب السلطة الاتحادية[١٨].

واصبح اقليم كردستان كأنما يمثل دولة مستقلة لأن طبيعة نشاطاته وعلاقاته الخارجية قد تجاوزت الدستور الاتحادي وامتدت الى الطبيعة السياسية والدبلوماسية وتوسع الاقليم في صلاحياته حسب دستوره والتي كان من المفترض ان تمارسها بالتساوي مع ما نص عليه الدستور الاتحادي وبذلك تجاوز القاعدة العامة للنشاطات الخارجية المخصصة للوحدات المكونة للدولة الفدرالية لتكوين علاقات مع نظيراتها من حكومات الدول الاجنبية التي من المفترض أن تكون نشاطات قائمة على المنفعة المتبادلة وهذا ما يتطلب اتفاق دون الدول إذ يجب أن تتعامل كردستان بمبدأ دبلوماسية دون الدول مع الاقاليم والسلطات المحلية المماثلة[١٩].

وأن إعطاء هكذا صلاحيات لحكومات الاقاليم او الولايات في الدولة الفدرالية سيدعم ويقوي مركزها الدستوري و يزيد من نزعة الاستقلال لديها مما يؤدي الى اضعاف وحدة الدولة على المستوى الداخلي ويحط من مكانتها على الصعيد الدولي وهذا ثابت بالتجارب الواقعية كما حصل في الاتحادي السوفيتي بعد اعطاء اوكرانيا وروسيا البيضاء عام (١٩٤٤) حق التمثيل في الامم المتحدة وانفصال بافاريا عن الامبراطورية الالمانية حين حصلت على حق التمثيل الخارجي[٢٠].

وتقضي فلسفة النظام الفدرالي بحصر النشاط الخارجي للدولة بالحكومة الاتحادية حصرا كونها من النشاطات المهمة والرئيسية للدولة الفدرالية وقوة علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول الاخرى ووضع المشرع الدستوري هكذا مادة يوضح إلى اي درجة غائبة فلسفة النظام الفدرالي عن النموذج العراقي.

المحور الرابع: اولوية قوانين الاقاليم على القوانين الاتحادية:

يمنح الدستور للإقليم سلطات واسعة النطاق لتنظيم شؤونه الداخلية والمشاركة في السلطات الحصرية للسلطة الاتحادية, إذ منحت المادة (١١٥) من الدستور بأن تكون الأولوية للأقاليم والمحافظات بالنص على "كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهما"[٢١],ويجب على برلمانات الاقاليم حين تصدر القوانين المحلية ان تراعي توافقها مع القوانين الاتحادية وعدم التعارض بينهم, والمأزق هنا يكمن عند حدوث مثل هذا التعارض إذ إن من المفترض أن ينتهي هذا التعارض لصالح القانون الاتحادي غير ان نص المادة (١١٥) المذكور انفا خالف فلسفة النظام الفدرالي بإعطائه الأولوية والأفضلية للقانون المحلي وهذا ما يضعف الدولة الاتحادية وتصبح هناك فوضى تشريعية في داخل الاقاليم والحكومة الاتحادية[٢٢].

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ونصت المادة (١٢٦) رابعا على ان "لا يجوز اجراء أي تعديل على مواد الدستور من شأنه أن ينتقص من صلاحيات الاقاليم التي تكون داخلة ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية الا بموافقة السلطة التشريعية في الاقليم المعني وموافقة اغلبية سكانه باستفتاء عام" وقد ساعدت هذه الفقرات وغيرها من فقرات الدستور على تعزيز سلطة الاقاليم واضعاف السلطة المركزية الى درجة ان العراق اصبح اقرب الى الدولة الكونفدرالية منه الى الدولة الفدرالية[٢٣].

اضف الى ذلك ان دستور اقليم كردستان الذي يتعارض مع نصوص الدستور الاتحادي, فتم منح صلاحيات لرئيس الاقليم مشابه لصلاحيات رئيس دولة مستقلة إذ هو المسؤول عن الاقليم داخليا وخارجيا فالمسؤولية في الداخل واضحة لكن ماهي مسؤوليته خارج حدود الدولة وهو ما يتعارض مع الدولة الفدرالية[٢٤].

المحور الخامس: رغبة كردستان بالانفصال وإجراء الاستفتاء:

بعد حرب الخليج الثانية في عام (١٩٩١) وفرض التحالف الدولي "منطقة حظر الطيران "فوق اراضي الاقليم حقق اقليم كردستان نوع من الاستقرار فزادت قوة الاقليم مقابل ضعف النظام السياسي بعد الحرب, وبعد سقوط النظام السياسي في (٢٠٠٣) وتوالي تشكيل حكومات اتحادية في بغداد اتصفت بالضعف والخلافات الداخلية فاستمرت قوة الاقليم وعلاقاتها الخارجية بالازدياد[٢٥].

ومن المعروف أن دستور العراق لعام (٢٠٠٥) اعطى كثير من الامتيازات والحقوق للاقليم لأنهم المساهمين الرئيسين بوضع هذا الدستور بصيغته الحالية, وواصل الاقليم رفع سقف مطالبه السياسية والاقتصادية بشكل يهيء الاقليم للانفصال في المستقبل متى ما سمحت الظروف الاقليمية والدولية بذلك, فبقيت الخلافات مستمرة مع الاقليم منذ عام (٢٠٠٥) وحتى وقت كتابة هذه السطور في كثير من القضايا الخلافية التي خلفها الدستور [٢٦],ومع سيطرة تنظيم داعش الارهابي على مناطق واسعة من الجزء الغربي من البلاد عام (٢٠١٤) ودق ناقوس الخطر في البلاد, شاركت قوات البيشمركة إلى جانب

القوات العراقية والحشد الشعبي لتحرير تلك المناطق, وفي تموز (٢٠١٤) اعلن مسعود بارزاني* العزم لأجراء استفتاء على الاستقلال في وقت لاحق من ذلك العام, مما اثار القلق للدول المحيطة بالعراق(دول الجوار) لكن بعد خروج رئيس الوزراء نوري المالكي من السلطة وجاءت حكومة عراقية جديدة يترأسها حيدر العبادي في بغداد والاتفاق والتعاون في العمل الان على قتال التنظيم الارهابي تم تأجيل الاستفتاء, وفي (٨) تموز (٢٠١٧) في اجتماع لرئيس الاقليم مسعود بارزاني مع ممثلين عن (١٦) حزبا سياسيا كرديا قرروا اجراء استفتاء الاستقلال في (٢٥) ايلول (٢٠١٧) وسط مقاطعة حزبين كرديين هما حركة التغير (جوران) والجماعة الاسلامية [٢٧].

وبعد ظهور القوات العراقية بشكل مختلف والعزم والإرادة الواضحة لدى قيادات القوات العراقية لاستعادة هيبة هذه المؤسسة, ولد نوعا من الخوف والقلق لدى مسعود بارزاني وابناءه ومستشاريه من إن سياستهم التوسعية لن تمر مرور الكرام ولن يتم السكوت عنها, وفي هذا الصدد ابلغ مسعود بارزاني دبلوماسيا غربيا طلب منه تأجيل الاستفتاء قائلا: "لا أستطيع، لدي فرصة لن تأتي مرة أخرى. بغداد ضعيفة، لكنها تزداد قوة، وبعدها سيفوت الأوان", كذلك قادة الاحزاب الكردية الاخرى كانوا مترددين بدعم ومساندة هذه الخطوة لسببين جوهريين هما اولا: لا يوجد بيئة اقليمية او دولية تسمح بذلك, وثانيا: ستزيد هذه الخطوة من سيطرة مسعود بارزاني على السلطة اكثر مما هي عليه [٢٨].

ولتطبيق هذا القرار (اجراء الاستفتاء) اوصى مسعود بارزاني المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في كردستان بإجراء هذا الاستفتاء في محافظات الإقليم (اربيل والسليمانية ودهوك) بالإضافة إلى مناطق متنازع عليها يريد الاقليم ضمها اليه في (الموصل وكركوك وديالى)[٢٩].

ومنذ (١٦) ايلول استعادت الحكومة الاتحادية سيطرتها على الاراضي المتنازع عليها من قوات البيشمركة وعلى اثرها اتهم مسعود بارزاني المعارضين له بالخيانة وسحبهم قوات البيشمركة التابعين لهم باتفاقهم مع الحكومة وعليه تم سحب باقي قواتهم من تلك المناطق, وصرح رئيس الوزراء آنذاك حيدر العبادي لن

تخوض الحكومة الاتحادية في بغداد اي حوار مع حكومة اقليم كردستان بخصوص نتيجة الاستفتاء وقام بحظر الطيران الدولي في مطار اربيل والسليمانية ولا يوجد اي تفاوض مع حكومة الاقليم الا بشرطين هما الاحتكام للدستور والغاء الاستفتاء[٣٠], نلاحظ من هذين الشرطين اغفال السلطة المركزية عن محاسبة من قام بالخرق و اجراء الاستفتاء و يعود السبب في ذلك للمحاباة السياسية و المساومات.

وتماشيا مع ما تم ذكره تم عمل استفتاء في شمال اسبانيا بإقليم كتالونيا في ذات الوقت واشترك به (٥و٤٢٪) من الناخبين المسجلين بالإقليم وكانت النتيجة هي موافقة ٩٠٪ على الانفصال والاستقلال, فصرحت حكومة اسبانيا إن هذا الاستفتاء مخالف للدستور والقانون بعد إصدار المحكمة الدستورية حكماً بعدم شرعية هذا الاستفتاء[٣١].

وفي نفس الصدد رفضت الحكومة الاتحادية في بغداد اجراء الاستفتاء ورغم ذلك قد تم الاستفتاء في موعده ولم تعترف الحكومة الاتحادية بنتيجة الاستفتاء التي جاءت بنسبة (٩٢٪) بالموافقة على الانفصال, وعلى هذا الأساس تم عقد جلسة طارئة لمجلس النواب في (١٢) ايلول (٢٠١٧) حضرها (١٦٨)نائبا على الرغم من انسحاب النواب الاكراد, وصوت المجلس بغالبية مطلقة على رفض الاستفتاء, وأن يتخذ رئيس مجلس الوزراء كافة الاجراءات التي تحفظ وحدة العراق[٣٢],وبعد طلب مقدم من رئيس الوزراء حيدر العبادي إلى المحكمة الاتحادية العليا ان هذا الاستفتاء غير دستوري جاء قرار المحكمة رقم (١٢٢\اتحادية) في (٢٠١٧\١١\١٦) "...لم تجد المحكمة الاتحادية العليا من خلال استعراض نصوص دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥) ودراستها, نصا يجيز انفصال اي من مكونات النظام الاتحادي في جمهورية العراق وهي العاصمة والاقاليم والمحافظات اللامركزية والادارات المحلية المنصوص عليها في المادة(١١٦)من الدستور العراقي في ظل الحكومة النافذة والتي تعد ضامنة لوحدة العراق كما هو منصوص عليه في المادة (١) موضوع طلب التفسير "بالتالي عدم الاعتراف بالاستفتاء والغاء نتائجه لعدم دستوريته[٣٣].

ورفضت جميع الدول الاقليمية ودول العالم الاستفتاء ونتائجه إلا اسرائيل ومن خلال خطاب بنيامين نتنياهو * الأخير يتضح ان الهدف من تأييد اسرائيل للاستفتاء فتحدث عن ايجاد دولة معتدلة كردية بإزاء سائر دول المنطقة, وواقعيا فأن مؤازرة اسرائيل لانفصال كردستان يعود لإيمان اسرائيل بأنها بداية تنفيذ مخطط لتفتيت الشرق الاوسط وفق رؤية كونداليزا رايز* وجو بايدن* وبرنارد لويس وغيرها من الخطط[٣٤].

واعربت حكومة الاقليم عن احترامها لهذا الحكم, واصبح هناك عامل تطور ايجابي وتحول في العلاقة بين الحكومتين بعد انتخابات (٢٠١٨) البرلمانية في البلاد وما تمخض عنها من تغيير اشخاص العملية السياسية في العراق وتنصيب برهم صالح رئيسا للدولة[٣٥].

وهذه التناقضات الدستورية خلقت صراعات وازمات دستورية وسياسية بين الأطراف المشاركة في العملية السياسية ولم تقتصر هذه الأزمات على نطاق الكيانات المختلفة لاختلاف مصالحهم وآيدلوجياتهم بل حتى داخل الكيان الواحد, وحتى بين القوى الكردية واحزابها , وانعكست هذه الخلافات في الية التصدي لهذه الازمات وعدم القدرة على حلها, وعلى اثر هذه الازمات حدثت توترات عديدة مثل الانسحاب من الحكومة, او تعليق العضوية او سحب الوزراء وكان لذلك الاثر السلبي على عملية صنع القرار التي تشترط التوافق[٣٦].

وبذلك يمكننا القول ان جزء كبير من فلسفة النظام الفيدرالي تقوم على مبدأ الاتحاد وإدارة التنوع ضمن الدولة الواحدة, فإجراء استفتاء انفصال اقليم كردستان على الرغم من عدم شرعيته القانونية، الا انه من الأجدر بالمشرع العراقي وضع نص صريح في الدستور العراقي الدائم لعام (٢٠٠٥) يمنع فيه الانفصال ويترتب على مخالفته اجراءات قانونية كما في النظم الفدرالية الراسخة كالولايات المتحدة الامريكية وسويسرا وغيرها لكن الدستور العراقي اكتفى بنصوص دستورية تؤكد على الوحدة الوطنية وإن العراق دولة موحدة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

جدول رقم (٢) يبين طبيعة العلاقة والإشكاليات التي كانت قائمة بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية خلال ولاية كل رئيس وزراء.

رئيس الوزراء	مدة الحكم	القضايا الخلافية	شكل العلاقة
اياد علاوي	٢٠٠٤/٢٠٠٥	بداية تشكيل الحكومة ولا مجال للخلافات بينهم.	_____
ابراهيم الجعفري	٢٠٠٥/٢٠٠٦	١.معركة الصلاحيات بينهم. ٢.طالبت حكومة كردستان اشراكهم في اتخاذ القرارات المهمة سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي او الأمني على اساس مبدأ التوافق (نظام المحاصصة)	العلاقة بينهم كانت علاقة فوضى وسخط من الجانبين
نوري المالكي	٢٠٠٦/٢٠١٤	١. عقود النفط الكردية. ٢. الموازنة. ٣. المناطق المتنازع عليها. ٤. دعوة نوري المالكي الى تشكيل مجالس الأسناد العشائري للحفاظ على الأمن والنظام في المحافظات التي تشهد انفلاتا امنيا. ٥. الدعوة إلى أعادة كتابة الدستور, وتقليل صلاحيات الأقاليم والمحافظات وزيادة صلاحيات الحكومة المركزية. ٦. قضية الرواتب.	كانت العلاقة بين نوري المالكي وحكومة اقليم كردستان متوترة ومتأزمة ومن سيء إلى اسوء.
حيدر العبادي	(٢٠١٤-٢٠١٨)	١. الاستفتاء وتبعاته. ٢. تقليل نسبة الاقليم من الموازنة العامة الاتحادية من ١٧٪ الى ١٢٪. ٣. قضية الرواتب.	العلاقة بينهم كانت متزعزعة وهشة بالذات بعد الاستفتاء تأزمت العلاقة بينهم كثيرا واتسمت بالتهديد

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

			والوعيد واتخاذ سلسلة من الاجراءات بحق الاقليم.
عادل عبد المهدي	٢٠١٩/٢٠١٨	نصت المادة (١٠) البند (اولا \الفقرة أ–ج) من قانون الموازنة العامة لعام (٢٠١٩) على تصدير (٢٥٠) الف برميل يوميا من نفط الاقليم عن طريق شركة (سومو),واستقطاع عدم تسديد المبالغ لتصدير النفط من حصة الاقليم وليس من خلال قطع الرواتب .	العلاقة بينهم ودية وصداقة قائمة على ارضاء اقليم كردستان وتحقيق المنافع للإقليم حتى لو كانت على حساب باقي محافظات العراق
مصطفى الكاظمي	٢٠٢٢/٢٠١٩	عدم تسديد الاقليم ما بذمته من إيرادات تصدير النفط إلى خزينة الدولة, لذلك جاء قرار المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ (٢٠٢٢\٣\١٥) بعدم دستورية قانون النفط والغاز في الاقليم رقم (٢٢) لعام (٢٠٠٧) والغاء عقود الاقليم النفطية مع الشركات العالمية والمطالبة بملكية انتاج النفط في الاقليم وتحميل اربيل مسؤولية عائدات النفط السابقة مقابل مخصصات الميزانية الواردة من بغداد.	علاقة جيدة وودية بينهم وقليلة التوتر, فقال الكاظمي خلال جلسة جلس الوزراء في ٢٠٢١\١٢\٣٠ ان "علاقتنا مع اقليم كردستان خلال هذه الحكومة كانت الافضل منذ عام ٢٠٠٣"

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مضمون البحث

الخاتمة:

ان قيام علاقات قوية بين الحكومة الاتحادية والاقاليم في الدول الفدرالية ينبغي ان يبنى على اساس دستوري وقانوني لتوطيد هذه العلاقة وتثبيت شرعيتها وطبيعتها وما هو شكل العلاقة بينهم وتحديد مسارات التعاون فيما بينهم لتأمين الوحدة الوطنية وتحقيق الاستقرار السياسي للبلد.

وبالعودة الى نصوص دستور العراق لعام (٢٠٠٥) فتتسم بأنها نصوص دستورية غامضة وغير واضحة وتحتمل الكثير من التفسير والتأويل, ففي كثير من الاوقات وبنصوص دستورية كثيرة تم تفسير النص الدستوري في اقليم كردستان بشكل مختلف عما فسرته الحكومة الاتحادية في بغداد وفي كثير من القضايا والمواضع, إذ ان من المعروف ان كتابة الدستور العراقي قد تمت في ظروف غير ملائمة تماما ,وانعدام الثقة بين الاطراف المشاركة في العملية السياسية وكتابة الدستور, فضلا عن المدة التي كانت محددة لكتابة الدستور قصيرة جدا لا تكفي لوضع دستور قوي قادر على انشاء اساس قوي وصلب لبناء دولة عراقية فدرالية قوية.

غير ذلك فأن التطبيق العملي لهذه النصوص وطبيعة الوضع السياسي في العراق, قد اثر بشكل سلبي على العلاقة بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان وولد مشاكل وقضايا معقدة كثيرة لم تستطع النصوص الدستورية ان تحلها.

الاستنتاجات:

١.رسم الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الشكل الذي تكون عليه الدولة بأتباع النظام الفدرالي كشكل لحكم البلد عن طريق توزيع الاختصاصات بين الاقاليم والحكومة الاتحادية والمحافظات غير المنتظمة في اقليم.

٢.منح الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الاولوية لقوانين الاقاليم في الاختصاصات والتطبيق على القانون الاتحادي في حالة الخلاف بينهما.

٣.اعطت الفدرالية العراقية الحق لاقليم كردستان بأن يمتلك قوات تابعه له عرفت باسم (حرس الاقليم), فضلا عن هيئات الشرطة والامن الداخلي للحفاظ على الامن الداخلي لمحافظات الاقليم الثلاث باعتباره قوة عسكرية نظامية ومعترف بها دستوريا.

٤.يعد استفتاء اقليم كردستان غير دستوري وغير تشريعي فهو لا يتعلق بدستور نص عليه او قانون.

٥.الحكومة الاتحادية في بغداد عدت الاستفتاء الذي قامت به حكومة اقليم كردستان غير دستوري لأنه يخالف احكام المادة (١) من الدستور نظرا لان هذا الدستور ضامن لوحدة العراق, لذلك فهو باطل بالنسبة للحكومة الاتحادية.

٦.مسألة كركوك والمناطق المتنازع عليها من أكثر المسائل الصعبة والمعقدة بين الطرفين والذي يتجدد الصراع حولهما بين فترة و اخرى.

الهوامش:

(١) شيماء معروف, اشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد ٦٢, د.ت, ص٤٣.

(٢) ساجد احميد عبل الركابي ,العلاقة بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية, بحث منشور , جامعة البصرة, كلية القانون والسياسية, ص١٨.

(٣) هنري ج باركي, الحؤول دون انفجار النزاع حول كردستان, مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي, واشنطن, ٢٠٠٩, ص٢٧.

(٤) دهام محمد العزاوي, الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفيدرالية الكردية, الدار العربية للعلوم ناشرون, مركز الجزيرة للدراسات,ط١,لبنان,٢٠٠٩,ص٨٢.

(٥) مجموعة باحثين, ابحاث حول الفدرالية, مؤسسة افاق للدراسات والابحاث العراقية,ط٢, ٢٠١٠,ص٣١١.

(٦) ستار جبار علاوي, العراق بين الفدرالية واللامركزية,(دراسة في طبيعة الوضع العراقي بعد عام ٢٠٠٣), مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية,العدد١٦,مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية, جامعة بغداد, ٢٠١٩,ص٤١.

(٧) ساجد احميد عبل الركابي, مصدر سبق ذكره, ص٢٢.

(٨) سامر مؤيد عبد اللطيف, ياسر عطيوي الزبيدي, مشكلة الاقاليم المتنازع عليها في ظل الدولة الفدرالية: كركوك انموذجا, مجلة رسالة الحقوق,العدد١, جامعة كربلاء,كلية القانون,٢٠١٠, ص١٣٣.

(٩) علي جاسم الشمري, خصائص الدولة الفيدرالية وتطبيقاتها, مكتبة السنهوري, ط١, بغداد, ٢٠١٦, ص٢٣٠.

(١٠) دهام محمد العزاوي, مصدر سبق ذكره , ص٨٧.

(١١) قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم, جريدة الوقائع العراقية, العدد ٤٠٧٠.

(١٢) سامر مؤيد عبد اللطيف, ياسر عطيوي الزبيدي, مصدر سبق ذكره, ص١٣٥.

(١٣) بدرية صالح عبدالله, تحديات النظام السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣(العلاقة بين الحكومة المركزية واقليم كردستان انموذجا), مجلة قضايا سياسية, العدد ٦٣,جامعة النهرين, كلية العلوم السياسية, ٢٠٢٠, ص١٩٠.

(١٤) دهام محمد العزاوي, مصدر سبق ذكره, ص٧٥.

(١٥) نفس المصدر , ص٦٧.

(١٦) مصطفى عبد الرسول احمد, الاهمية الجيوستراتيجية لاقليم كردستان في العراق, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية,العدد٥٠, د.ت, ص٢٧٧.

(١٧) غانم عبد دهش, ضعف المركز الدستوري للسلطة الاتحادية واثره على وحدة الدولة الفيدرالية, مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية,العدد١,المجلد١٢,جامعة القادسية, كلية القانون, ٢٠١٢, ص٦٨.

(١٨) حازم صباح احميد, النظام الاتحادي (الفدرالي) في العراق تحديات الحاضر وافاق المستقبل, مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية, العدد١٩, د.ت, ص٣٠٧.

(١٩) خميس البدري, النشاطات الخارجية للاقاليم في الدول الفيدرالية دراسة مقارنة (الفيدرالية العراقية), بحث منشور,د.ت, ص٢٥٩.

(٢٠) غانم عبد دهش, مصدر سبق ذكره,ص٦٩.

(٢١) شيماء معروف, مصدر سبق ذكره,ص٤٢.

(٢٢) عيسى تركي خلف, النظام الأداري في العراق واشكالية توزيع الاختصاصات بين الأقليم والمركز, مجلة جامعة تكريت للحقوق, العدد٢٩, ٢٠١٦, ص٣٦٦.

(٢٣) ابتسام محمد عبد، الفيدرالية واشكالية العلاقة بين المركز والاقليم في العراق, مجلة العلوم السياسية, العدد٥١,جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية,د.ت, ص١٦٠.

(٢٤) مصطفى عبد الرسول احمد, مصدر سبق ذكره, ص٢٧٧.

(٢٥) شيماء معروف فرحان, مصدر سبق ذكره, ص٤٧.

(٢٦) اباذر عباس غضبان, مستقبل العلاقة بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية بعد استفتاء ايلول ٢٠١٧, مجلة دراسات البصرة, العدد٣٨,جامعة البصرة, كلية القانون,٢٠٢٠, ص٣٧٩-٣٨٠.

*رئيس اقليم كردستان في ذلك الوقت وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني.

(٢٧) Shak Hanish,The Kurdish Referendum in Iraq: An Assessment,Journal of Power,Politics,Governance,Vol.6(2),2018,p.p18.

(٢٨) سعد ناجي جواد, المعضلة الكردية عوامل التأزم والمستقبل, مجلة السياسية الدولية, العدد٢١٣, ٢٠١٨, ص٥٤-٥٥.

(٢٩) علي هادي حميدي الشكراوي, استفتاء اقليم كردستان في ضوء القانون الدولي وتأثيره السياسي, شبكة النبأ المعلوماتية ,تاريخ الزيارة ٢٠٢١\١٢\١٤,متاح على الرابط: https://annabaa.org.

(٣٠) بدرية صالح عبدالله, مصدر سبق ذكره, ص١٩٦.

(٣١) ميثم غانم جبر, استفتاء انفصال اقليم كردستان العراق بين القبول والرفض, مجلة واسط للعلوم الإنسانية, العدد٤١, ٢٠١٨, ص٦١٣.

(٣٢) علي هادي حميدي الشكراوي, استفتاء اقليم كردستان في ضوء القانون الدولي وتأثيره السياسي, مصدر سبق ذكره.

(٣٣) غانم عبد دهش, مصدر سبق ذكره,ص٧٢.

*رئيس وزراء اسرائيل من ٢٠٠٩ الى ٢٠٢١.

*مستشار الأمن القومي من ٢٠٠١-٢٠٠٥ و وزير الخارجية الامريكي من ٢٠٠٥-٢٠٠٩.

*نائب رئيس الولايات المتحدة الامريكية من ٢٠٠٩-٢٠١٧ورئيس الولايات المتحدة الامريكية حاليا.

(٣٤)فيان احمد محمد واخرون, استفتاء اقليم كوردستان ٢٠١٧ ومستقبل العلاقة مع الحكومة الاتحادية, مجلة كلية التربية, جامعة واسط ,٢٠٢٠, ص٤٩٧.

(٣٥) بدرية صالح عبدالله, مصدر سبق ذكره,ص١٧٩.

(٣٦) شيماء معروف فرحان,مصدر سبق ذكره,٤٢.

المراجع:

القوانين:

١. قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل.

الكتب

١. دهام محمد العزاوي, الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفيدرالية الكردية, الدار العربية للعلوم ناشرون, مركز الجزيرة للدراسات,ط١,لبنان,٢٠٠٩.

٢. مجموعة باحثين, ابحاث حول الفدرالية, مؤسسة افاق للدراسات والابحاث العراقية,ط٢, ٢٠١٠.

٣. علي جاسم الشمري,خصائص الدولة الفيدرالية وتطبيقاتها,مكتبة السنهوري,ط١,بغداد, ٢٠١٦.

المجلات والصحف

١. شيماء معروف, اشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد ٦٢, د.ت.

٢. ساجد احميد عبل الركابي ,العلاقة بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية, بحث منشور , جامعة البصرة, كلية القانون والسياسية,د.ت.

٣. هنري ج باركي, الحؤول دون انفجار النزاع حول كردستان, مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي, واشنطن, ٢٠٠٩.

٤. ستار جبار علاوي, العراق بين الفدرالية واللامركزية(دراسة في طبيعة الوضع العراقي بعد عام ٢٠٠٣),مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية,العدد١٦,مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية, جامعة بغداد,٢٠١٩.

٥. سامر مؤيد عبد اللطيف, ياسر عطيوي الزبيدي ,مشكلة الاقاليم المتنازع عليها في ظل الدولة الفدرالية: كركوك انموذجا, مجلة رسالة الحقوق,العدد١,جامعة كربلاء , كلية القانون,٢٠١٠.

٦. بدرية صالح عبدالله, تحديات النظام السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣(العلاقة بين الحكومة المركزية واقليم كردستان انموذجا),مجلة قضايا سياسية,العدد٦٣,جامعة النهرين, كلية العلوم السياسية,٢٠٢٠.

٧. مصطفى عبد الرسول احمد, الاهمية الجيوستراتيجة لاقليم كردستان في العراق, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية,العدد٥٠,د.ت.

٨. غانم عبد دهش, ضعف المركز الدستوري للسلطة الاتحادية واثره على وحدة الدولة الفيدرالية, مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية,العدد١,المجلد١٢,جامعة القادسية, كلية القانون,٢٠١٢.

٩. حازم صباح احميد, النظام الاتحادي(الفدرالي) في العراق تحديات الحاضر وافاق المستقبل, مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية,العدد١٩, د.ت.

١٠. عيسى تركي خلف, النظام الأداري في العراق واشكالية توزيع الاختصاصات بين الاقليم والمركز, مجلة جامعة تكريت للحقوق,العدد٢٩, ٢٠١٦.

١١. ابتسام محمد عبد, الفيدرالية واشكالية العلاقة بين المركز والاقليم في العراق, مجلة العلوم السياسية,العدد ٥١,جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, د.ت.

١٢. أبا ذر عباس غضبان, مستقبل العلاقة بين اقليم كردستان والحكومة الاتحاية بعد استفتاء ايلول ٢٠١٧,مجلة دراسات البصرة,العدد٣٨,جامعة البصرة, كلية القانون,٢٠٢٠.

١٣. سعد ناجي جواد,المعضلة الكردية عوامل الأزم والمستقبل,مجلة السياسية الدولية,العدد٢١٣, ٢٠١٨.

١٤. ميثم غانم جبر,استفتاء انفصال اقليم كردستان العراق بين القبول والرفض,مجلة واسط للعلوم الانسانية,العدد ٤١, ٢٠١٨.

١٥. فيان احمد محمد واخرون, استفتاء اقليم كوردستان ٢٠١٧ ومستقبل العلاقة مع الحكومة الاتحادية, مجلة كلية التربية, جامعة واسط ,٢٠٢٠.

الرسائل والاطاريح والبحوث

١. خميس البدري, النشاطات الخارجية للاقاليم في الدول الفيدرالية دراسة مقارنة (الفيدرالية العراقية),بحث منشور, د.ت.

المراجع الأجنبية:

1. Shak Hanish,The Kurdish Referendum in Iraq :An Assessment,Journal of Power,Politics,Govemance,Vol.6(2),2018.

المواقع الالكترونية:

١. علي هادي حميدي الشكراوي, استفتاء اقليم كردستان في ضوء القانون الدولي وتأثيره السياسي, شبكة النبأ المعلوماتية ,٢٠٢١,متاح على الرابط: https://annabaa.org.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq